



PROVISIONAL

A/35/IV.12
26 September 1980

ARABIC



الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة الخامسة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثانية عشرة

المعقودة بالمقر في نيويورك

يوم الجمعة ، ٢٦ أيلول / سبتمبر ، ١٩٨٠ ، الساعة ١٠ / ٣٠

الرئيس : السيد فون فيشار (جمهورية ألمانيا الاتحادية)
ثم : السيد الصغار (البحرين)
 (نائب الرئيس)

- خطاب فخامة اللواء جوفينال هابياريمانا ، رئيس جمهورية رواندا

- المناقشة العامة [٩] (تابع)

الكلمات التي ألقاها كل من :

السيد فيشر (الجمهورية الديمقراطية الألمانية)

السيد نوشومب (بلجيكا)

السيد ملاد يينوف (بلغاريا)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستابع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room A-3550, 866 United Nations Plaza ، مع الحرص على إرسالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة في الساعة ١١/٠٠خطاب فخامة اللواء جوفينال هابياريمانا ، رئيس جمهورية رواندا

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : سوف تستمع الجمعية هذا الصباح الى خطاب فخامة اللواء جوفينال هابياريمانا ، رئيس جمهورية رواندا ، والرئيس المؤسس للحركة الثورية الوطنية للانماء .

اصحاب صاحب الفخامة اللواء جوفينال هابياريمانا ، رئيس جمهورية رواندا الى قاعة الجمعية العامة

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : نيابة عن الجمعية العامة ، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة اللواء جوفينال هابياريمانا ، رئيس جمهورية رواندا والرئيس المؤسس للحركة الثورية الوطنية للانماء ، وأدعوه لالقاء خطابه أمام الجمعية .

الرئيس هابياريمانا (الكلمة بالفرنسية) : سيدي الرئيس ، ان الدورة الخامسة والثلاثين العادية للجمعية العامة للأمم المتحدة التي تتشرفون برئاستها تتيح لي فرصة طيبة كي أضم صوت وفد رواندا الى الوفود التي سبقته فوق هذه المنصة لتهنئتكم قلبيا بمناسبة انتخابكم بالاجماع لرئاسة هذه الجمعية .

ان انتخابكم يمثل اشادة بصفاتكم البارزة كرجل دولة ودبلوماسي محنك ، كما أنه بمثابة شرف يسبق ، من خلالكم ، على بلادكم جمهورية ألمانيا الاتحادية التي قد أثبتت منذ انضمامها الى منظمة الامم المتحدة نضجها السياسي وعزمها على المساهمة في تعزيز علاقات التعاون السياسي والاقتصادي مع كافة الدول المحبة للسلام والعدالة .

لا يسعني الا أن أعرب عن ارتياحي لانتمائكم لدولة صديقة تربطها برواندا علاقات خاصة وتاريخية قائمة على التعاون الديناميكي .

وأؤكد لكم أن وفدي لن يألو جهدا في تقديم مساهمته المتواضعة في نجاحكم في القيام بمهمتكم السامية والنبيلة .

كما أعرب أيضا عن امتناننا لسلفكم الذي تمكن من ادارة أعمال الدورة الرابعة والثلاثين العادية والدورة الاستثنائية الحادية عشرة للجمعية العامة ، وأعني السفير سليم أحمد سليم ، ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة . اننا نعرب له عن بالغ تقديرنا وعن تهاني وفدنا لأنه ساهم مرة أخرى في تعزيز مصداقية افريقيا في أسرة الامم .

ويطيب لي أن أخص بالذكر أمين عام منظمة الامم المتحدة ، السيد كورت فالد هايم الذي كان بكل جدارة على مستوى المهمة التي أنيطت به .

ان رواندا قد قدرت دائما مبادراته المتعددة لايجاد حلول مناسبة لحالات النزاع في مختلف المناطق والتي كادت آثارها أن تعرض للخطر الأمن والسلم الدوليين .

ان وجود وفد زمبابوي المستقلة بيننا اليوم هو مصدر ارتياح وسعادة حقيقية لوفد بلادى . ان رواندا ترحب بحرارة بانضمام هذه الدولة الى أسرة الامم المتحدة ، باعتبارها شقيقة افريقية فتية ، وتنضم الى بقية دول العالم ، في التعبير مرة أخرى عن تهانينا القلبية لحكومة وشعب زمبابوي اللذان يسيران في طريق اعادة البناء الوطني تحت القيادة المستنيرة التي تميز رئيس وزراء زمبابوي العظيم الرفيق روبرت موغابي ، الذي أثبت روحه النضالية وكفاءته الاستراتيجية الكبرى في الكفاح من أجل التحرر الوطني .

ان انتصار شعب زمبابوي يعتبر انتصارا لافريقيا الحرة على الاستعمار واستغلال الانسان لأخيه الانسان ، وهو نظام بال لا يزال للأسف يعاني منه جزء من جنوب افريقيا .

اننا نحیی أيضا انضمام دولة سانت فنسنت وجزر غرينادين لهذه الاسرة ، اذ أن حصولها على السيادة الوطنية يعتبر خطوة جديدة نحو تحقيق هدف منح الاستقلال للشعوب والاقاليم التي ترزح تحت السيطرة الاستعمارية .

وفيما يتعلق بمشكلة الاستعمار المثيرة للقلق بصفة عامة ، وخاصة في افريقيا ، سوف نكرر حقيقة مسلما بها ألا وهي أن دور الامم المتحدة كان حاسما في عملية استقلال الدول الافريقية التي أصبحت أعضاء كاملة العضوية في منظمة الامم المتحدة .

ومع ذلك فمن الجدير بالذكر أن اعتماد القرار ١٥١٤ يوم ١٦ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٠ من جانب الدورة الخامسة عشرة للجمعية العامة الذي كان بداية حركة استقلال دولنا ،

تحقق بفضل التواجد الافريقي على الساحة الدولية .

ان رواندا ، التي حصلت في هذا الاطار على استقلالها في أول تموز/يوليه ١٩٦٢ ، هي عضو في منظمة الامم المتحدة منذ ١٨ أيلول/سبتمبر من نفس هذه السنة . ومنذ قبول عضوية بلادي ، فانها قد عملت على خلق الظروف المواتية لاحترام المبادئ النبيلة المنصوص عليها في ميثاق الامم المتحدة ، ومنها الحفاظ على السلم والامن الدوليين كأساس للميثاق .

ان زيارتي الحالية تتيح لي فرصة سعيدة كي أكرر مرة أخرى التعبير عن عزم رواندا واستعدادها للمساهمة بقدر استطاعتها في عملية الحفاظ على السلم والامن الدوليين ، تلك المهمة التي نادت بها الامم المتحدة منذ انشائها .

في اطار خلق الظروف المواتية لاقامة عالم أفضل ، فان رواندا تقف الى جانب من يكافحون من أجل استقلالهم السياسي والاقتصادي .

وانطلاقاً من هذا ، فاننا نعرب عن أسفنا للموقف السلبي الذي اتخذته دول لا تزال تتحدى المجتمع الدولي بمواصلة تنفيذ سياسة بشعة وغير انسانية قائمة على الفصل العنصري والتفرقة العنصرية والسيطرة ، مما ينطوي على تحد سافر لروح ونص ميثاق الامم المتحدة ، الذي التزمت به هذه الدول رغم ذلك .

ان جمهورية رواندا قد شجبت دائما وأدانت بصورة قاطعة هذه الممارسات الوحشية سواء في افريقيا أو في مناطق أخرى من العالم . ومن المؤسف تماما انه في تلك الاجزاء من العالم تنكر الحقوق الاساسية لشعبه بأكمله وتنتهك رغم النداءات المتكررة الموجهة لوضع حد لذلك .

في الجنوب الافريقي ، فان استقلال زيمبابوي قد زاد من حصار الفصل العنصري والتفرقة العنصرية التي تمارسها الاقلية البيضاء في جنوب افريقيا ، وولد الأمل في ايجاد حل سريع لمشكلة ناميبيا رغم اصرار بريتوريا على رفض اخلاء قواتها لهذا الاقليم .

ان رواندا لا زالت تعتقد أنه بوسع الدول الغربية ممارسة نفوذها السياسي والاقتصادي بحيث تدفع بريتوريا الى اتخاذ مواقف أكثر واقعية وأكثر تمشياً مع خطة الامم المتحدة لاستقلال ناميبيا ، مما يجعل نظام حكمها غير الانساني القائم على الفصل العنصري والتفرقة العنصرية أكثر ديمقراطية .

ان حكومة رواندا سوف تواصل في حدود مواردها تأييدها المستمر لشعبي ناميبيا وجنوب افريقيا طالما بقيت الحقوق الأساسية لشعبي هذين الاقليميين منتهكة .

لقد أبدت رواندا ، في عدة مناسبات ، تأييدها المستمر للكفاح العادل للشعب الصحراوي الذي - كباقي الشعوب - يجب أن يتمتع بحقه في تقرير المصير وفي اختيار مصيره بحرية .

ان مأساة تشاد هي بالنسبة اليها نحن الأفارقة ، تعتبر موقفاً مثيراً للقلق . ان تفكك هذه الدولة الشقيقة الناتج عن هذه المأساة ، قد يمس ويؤثر على وحدة قارتنا .

ان وفد بلادى يوجه نداءً الى الاخوة المتحاربين في تشاد لكي يضعوا حداً للعداوة بينهما . ومن الواضح أن هذه العداوة سوف تؤدي الى اثاره القلائل والى القضاء على الامة التشادية ، مما يضر بمصالح شعب تشاد الذى سأم هذه الحرب غير المفيدة .

ان الوضع في الشرق الأوسط لا يزال غير مستقر . وان رفض اسرائيل المستمر الجلاء عن الاراضي العربية المحتلة والاعتراف بالحقوق الثابتة لشعب فلسطين لا يبشر بقرب ايجاد حل لهذه المشكلة التي دامت اكثر من اللازم . وفيما يخصنا ، فان رواندا لاتزال على يقين من أن هذه المأساة لن تحل بصورة دائمة وعادلة الا عن طريق الانسحاب غير المشروط للقوات الصهيونية من الاراضي العربية المحتلة منذ ١٩٦٧ ، والاحترام الكامل للحقوق الوطنية الثابتة لشعب فلسطين بما في ذلك حق انشاء دولة له . اننا نعتبر أيضاً أن منظمة التحرير الفلسطينية المعترف بها ، كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني ، يجب أن تشارك في ايجاد أى حل لهذه المشكلة الخطيرة .

ان مشكلة كوريا تحتل مكان الصدارة في مشاغل المجتمع الدولي . وان رواندا فيما يخصها تعتبر أن أى تدخل اجنبي في هذه المشكلة يعرض للخطر ايجاد حل موضوعي تقبله بحرية جميع الاطراف . ان حكومة رواندا لاتزال تعتقد أن توحيد الامة الكورية لن يتم الا عن طريق انسحاب جميع القوات الاجنبية ، مما يتيح لشعب كوريا فرصة ايجاد حل سلمي لمشكلة توحيدده .

ان هذا الموقف يعكس الموقف العام لجمهورية رواندا ازاء جميع الدول المنقسمة على نفسها . ان هذه الدول يجب أن تتلمس الطرق والوسائل الكفيلة بايجاد حل لمشكلة توحيدها بالطرق السلمية .

وبهذه الروح ، فان حكومة رواندا تقدر روح الانفراج التي تتحلى بها الدولتان الألمانيةتان ، تلك الروح التي تتبلور في صورة عدة ترتيبات في مختلف المجالات للاقلال من آثار تقسيم الأمة الألمانية . ونحن على يقين انه من صالح الجميع أن يتصل هذا الحوار وأن يذهب لأبعد مدى لتحقيق الوحدة السلمية للأمة الألمانية ولاستتباب السلام في هذه المنطقة .

وفي مناطق اخرى من افريقيا والعالم ، يشاهد المجتمع الدولي وهو عاجز ، معاناة بسبب التنافس على السيطرة بين الدولتين العظميين . ولذلك ، فاننا نتابع بقلق تطور الوضع حاليا في القرن الافريقي وفي أفغانستان وفي جنوب شرقي آسيا وخاصة في الهند الصينية ولبنان . ان آثار هذه المنازعات التي تذكى نارها من الخارج ، آثار صعبة الاحتمال . وهذا يؤدي الى القضاء على البنيات الأساسية الاقتصادية والاجتماعية ، والى موت الكثيرين ، والى نزوح اللاجئين .

ان التضامن الدولي يقضي بمساعدة هؤلاء النازحين الذين لا يزالون مشتتين خارج أوطانهم والذين لا يجدون ما يسدون به رمقهم ويعيشون بغير مأوى أو قدرة للدفاع عن أنفسهم ، وينبغي أن يتم التعايش السلمي بين الدول ، وان الطريق المؤدى الى هذا الهدف هو الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى ، وهو أساس هذه المنازعات . ان السلم العالمي مهدد بسبب بؤر التوتر هذه القائمة على حساب مبادئ نبيلة هي الانفراج والامن الدولي . ان هذه المنازعات ، بدلا من أن تعزز الانفراج بين جميع الدول الكبيرة والصغيرة والغنية والفقيرة ، فانها تدفع الدولتين العظميين الى زيادة تنافسهما في اطار سباق التسليح ، واغفال الحقوق السياسية والاقتصادية للدول الاخرى . ان الدول الصغيرة والضعيفة هي التي تقع ضحية هذه المناورات من قبل الدول الكبرى .

ان انتشار السلاح بجميع أشكاله ، أصبح من الموضوعات المثيرة للقلق الى حد كبير . ان مبالغ طائلة تنفق لانتاج أسلحة جديدة للدمار .

وأرجو أن تسمحوا لي أن أذكر ، في هذا الشأن ، حقيقة مؤلمة أشار اليها السيد كورت فالدهايم ، الامين العام للأمم المتحدة عندما تحدث الى مؤتمر القمة السابع عشر لمنظمة الوحدة الافريقية حيث قال :

”توجد في العالم اليوم مواد متفجرة اكبر من المواد الغذائية، لذا ما تم قياسها على أساس كل فرد في العالم . ان النفقات العسكرية تستوعب ملايين الدولارات في كل دقيقة . وبالتالي ، فانها تهدر موارد تفوق عدة مرات ما نحتاج اليه لمكافحة المرض وللاقلال من المجاعة ” .

ومن المخزى أن نلاحظ أنه في الوقت الذي يعيش فيه المجتمع الدولي عصر الانفراج ونزع السلاح ، فان النفقات العسكرية قد زادت من ٢٢٥ بليون دولار امريكي في ١٩٧٤ الى أكثر من ٤٠٠ بليون دولار في الوقت الحالي . ولقد ذكرت السلطات المختصة أن ١٠٠ مليون دولار أمريكي ، أى ما يوازي الميزانية السنوية لبلادي ، قد استخدمت لتعزيز الترسانات النووية . واني على يقين من أن مثل هذه الموارد من الافضل أن تتركس لمساعدة الدول الأقل نموا ، ولتنفيذ مشروعات ذات طابع اقتصادى واجتماعي مثل تطوير الزراعة ، وتربية الماشية ، والتعليم ، وانشاء المستشفيات ، وانشاء الطرق ، وزيادة امكانيات الطاقة ، وتحسين وسائل النقل والاتصالات . واني ما زلت أعتقد أيضا أن الدول الكبرى وحدها هي التي تقع عليها ، فيما يتعلق بهذه المشكلة ، مسؤولية خاصة ، وعليها أن تضطلع بدور حاسم .

انه يتعين على أعضاء منظمنا أن يعملوا على استتباب الانفراج والتعايش السلمي ، بفض النظر عن الاختيارات السياسية والأيدولوجية لكل منهم . وعندئذ فقط ، فان السلم والامن الدولي وهما الشرط الاساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية ، سوف تتم المحافظة عليهما ، وسوف تتجنب شعوبنا أهوال الحرب التي تثير اليأس .

ان جمهورية رواندا تشعر بالفخر لانتمائها الى حركة دول عدم الانحياز التي ترمي الى ايجاد توازن بين دول العالم ، وتمتبر عنصرا استقراريا بين كتلتي النفوذ . ان رواندا تشجع في هذا المجال جميع دول عدم الانحياز على الحفاظ على أهداف هذه الحركة ، وتجنب الوقوع تحت سيطرة هذه الكتلة أو تلك مما يقلل من الدور الموكل الى حركتنا .

واني أنتهز هذه الفرصة لكي أهيب هنا ذكرى الرئيس الراحل برونز تيتو بطل حركة عدم الانحياز . ان اسمه وأعماله ، يدلان على أنه كان رجلا عظيما أثر على الحياة السياسية في القرن العشرين . وحتى بعد وفاته ، فان المرشال تيتو ، لا يزال هو رمز الشجاعة في الدفاع عن المبادئ النبيلة لحركة عدم الانحياز ، والمدافع عن استقلال بلاده يوغوسلافيا .

لقد تحدثت عن عدم الاستقرار وعن النزاعات السياسية التي تمزق مناطق كثيرة من العالم، في هذه اللحظة . لكن هناك مشاكل أشد خطرا لأنها سائدة ودائمة في معظم بلداننا منها الجوع ، وسوء التغذية ، والصوز ، والمرض والآفات الاخرى التي تهدد بأن تكون أكثر تدميرا واهلاكا ، مما يجعل بقاء شعوبنا أمر محفوف بالمخاطر المدمرة .

ففي افريقيا على سبيل المثال ، فان المناطق التي نجت من الفيضانات ، قد اكتسحتها الجفاف . واكتسح مناطق شاسعة مما يقلل من مساحة الأراضي القابلة للزراعة .

ان الاضرار التي تسببت عنها هذه الكوارث الطبيعية لا يمكن تقديرها ، انها تعطل برامج التنمية ، وتؤدي الى المجاعة في المناطق التي تأثرت بها . ان الجهود الداخلية التي تهذ لها كل دولة ، والتضامن والتعاون الدوليين لا يزالان هما أفضل الوسائل لمواجهة هذه الآفات .

ان منظمة الأمم المتحدة بالاضافة الى مهمتها في الحفاظ على السلم والأمن الدولي حددت لنفسها أهدافا أخرى هي تحقيق التعاون الدولي عن طريق حل المشاكل الدولية ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والانساني عن طريق التشجيع على احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية بالنسبة الى الجميع دون تمييز مهني على العرق أو الجنس أو الديانة .

في هذا الاطار فان الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها اقتصادياتنا في الوقت الحالي تدعوني الى أن أذكر هنا مصير عدد كبير من البلدان النامية التي لا تزال تجد نفسها في موقف اقتصادي يدعو الى اليأس .

لاداعي أن نحاول بيان أسباب هذه الفوضى الاقتصادية لأن المواقف تختلف الى حد كبير حتى أنه في اللقاءات الدولية لا تتمكن وفودنا من التوصل الى اتفاق .

لكننا مجمعون على ملاحظة أنه منذ أكثر من عقد فان اقتصاديات دول العالم الثالث بدلا من أن تتحسن فانها تعاني من الركود ومن التدهور . لست في حاجة الى أن أثبت أن هناك انخفاضا مستمرا في أسعار المواد الأساسية والخام حتى أنه أصبح من الصعب ، بل من غير الممكن ، التوفيق بين عائد صادراتنا من المواد الخام وبين تزايد نفقاتنا لاستيراد السلع التي نحتاج اليها والمواد المصنعة .

ان العجز التجاري قد أوجد البلدان النامية في مواقف خطيرة ، منها تزايد مديونيتها للدول الصناعية .

ان مشاكلنا لن تحل عن طريق تكديس الديون ولكن يجب على عكس ذلك أن نحسن مديونتنا للموارد المحدودة المتوفرة لدينا مع ايجاد الظروف المواتية لخلق الثقة على الصعيد الدولي وفي المجال المالي .

ان عدم كفاية المعدنة المالية هو الذي سوف يزيد من الهوة بين الدول الغنية وبين الدول الفقيرة ، فهذه الاخيرة تنتظر تضامنا أكثر تجاه متاعبها الاقتصادية من الدول الغنية . وعلى الدول الغنية أن تساعد الدول الفقيرة خاصة اذا ما كان علينا أن نأخذ في الاعتبار أن الطبيعة هي التي تميز البعض على حساب البعض الآخر .

وفي هذا الاطار ، أود أن أذكر بالظروف الخاصة التي تعاني منها بلادى رواندا التي هي بعيدة عن الطرق الملاحية البحرية . ان الموارد الخام المحدودة المتوفرة لدينا لا تكفي رغم الجهود التي تبذلها حكومة وشعب رواندا لتخليص بلادنا من التخلف . ان موقعنا الجغرافي يشكل لنا صعوبات كبيرة ان أيه دون مساعدة خارجية لن نستطيع أن نحقق التنمية الوطنية .

ان وضع الدول غير الساحلية يستحق مزيدا من الرعاية والعناية من جانب المجتمع الدولي . فبالإضافة الى آثار الأزمة الاقتصادية الحالية التي تعاني منها البلدان النامية فانها تواجه مشاكلنا بسبب عدم وجود سواحل لها مما يزيد من تكلفة نقل بضائعها .

وما هو أخطر من ذلك ، ففي بعض الحالات نجد أن اقتصاديات هذه الدول تكون ضحية أوضاع خارجة عن ارادتها مما يؤدي الى عدم استقرار مصادر وارداتها ، واسواق تصريف بضائعها . ويحدوني الأمل في أن المفاوضات الجارية حاليا بشأن قانون البحار سوف تأخذ في الاعتبار هذا الوضع الخاص بالدول غير الساحلية .

علاوة على ذلك ، علينا أن نبرز أنه للتغلب على الأزمة الاقتصادية الحالية التي تتميز بتدهور ظروف التبادل التجاري فان التضخم المستمر وعدم انتظام نظام النقد الدولي وأزمة الطاقة التي لاتزال تؤدي الى ارتفاع اسعار البترول ، كل هذا يتطلب أن تتضافر جهود جميع الدول لوضع قواعد للسلوك

الاقتصادى الدولي . ان المحافل الدولية تؤكد أنه أصبح من غير المحتمل أن تستمر الشـؤون الاقتصادية الدولية في وضع لا يفي بمتطلبات الساعة .

ان رواندا تعتقد من جانبها أن الوقت قد حان لأن تكون على قدر كبير من الصراحة . ان الدول المتقدمة من صالحها أن تصبح البلدان النامية شريكة لها ، وبالتالي فان البلدان النامية يجب أن يكون في استطاعتها المشاركة في احوارة الشؤون الدولية تماما شأنها شأن الدول المتقدمة والافان الهوة التي تفصل بين الدول المتقدمة وبين البلدان النامية سوف تستمر في الاتساع ، وما لم يحدث ذلك فان شعارات التعاون الدولي والحوار بين دول الشمال ودول الجنوب ستكون فارغة المحتوى .

اذا أردنا فعلا اقامة نظام اقتصادى دولي جديد فيجب أن نعدل عن المواجهة والأثرة وأن نحاول ايجاد أرضية مشتركة في مواقفنا في ظل الاحترام المتبادل .

ان وسائل اقامة عالم جديد متوفرة ، وتضافر جهودنا هو الذى ينقصنا حتى الآن . ان البلدان النامية تمتلك المواد الخام الوفيرة وتعتبر سوقا للسلع المجهزة . ان الدول المتقدمة لديها رؤوس أموال كبيرة وتكنولوجيا متقدمة ، وبالتالي فان تجميع هذه الامكانات سوف يفيد الجميع ويقلل من حدة اتساع الهوة التي تميز العلاقات فيما بين دول الشمال ودول الجنوب .

وفي انتظار تحقيق ذلك فان الدول النامية من صالحها أن تشرع فوراً في تحقيق التعاون الأفقي حيثما وجد على جميع المستويات الثنائية والاقليمية والاقليمية الفرعية وفي جميع المجالات لأن هذا وحده هو الذى سوف يؤدي الى التقدم والتنمية الشاملة والمتكاملة .

ان هذا التعاون بين البلدان النامية يتطلب قهلاً كل شيء آخر ، تنظيمياً سليماً وحصراً شاملاً لامكانات كل دولة والاحتياجات التي يجب الوفاء بها .

وفيما يتعلق بالدول الاعضاء في منظمة الوحدة الافريقية فقد خطونا خطوة هامة في شهر نيسان / ابريل الماضي عن طريق اعتماد خطة عمل لاجوس التي تتضمن استراتيجية شاملة للتنمية الاقتصادية في افريقيا ، كما تتضمن مجالات التعاون التي تحظى بالأولوية حتى عام ٢٠٠٠ ومنها التغذية ، والزراعة ، والصناعة ، والعلم ، والتكنولوجيا ، والنقل والاتصالات .

وقد شددنا ، بصورة خاصة ، على ضرورة قيام الدول الافريقية بتحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال التغذية باعتبار ان هذا هدف اقتصادى اجتماعى هام خاصة اذا ما أخذنا في الاعتبار أن أن افريقيا في حالة سيئة للغاية وأن المجاعة على الابواب .

ان هذا الحرص على التكامل الاقتصادى لدى الدول الافريقية يعتبر التعبير الحي عن الارادة السياسية لدى الجميع نحو اقامة علاقات اقتصادية من نوع جديد بين جميع الدول قائمة على التضامن الملتمزم ، وعلى التعاون الصريح في ظل احترام الاختيار السياسى والعقائدى لكل دولة .

ان دور الأمم المتحدة يقيضي بالتالي أن تكون هي القوى الممثلة والدافعة الى التشاور لاقامة النظام الجديد الذي يميز العلاقات الاقتصادية بين أعضاء المجتمع الدولي .

ان انعقاد الدورة الاستثنائية الحادية عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة التي أنهت أعمالها منذ أيام يعبر عن هذه الارادة السياسية من أجل التشاور بين الدول الاعضاء في الأمم المتحدة . وعلى الرغم من أن نتائج تلك الدورة الاستثنائية الحادية عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة للقضايا الاقتصادية لم تكن على مستوى آمال شعوبنا الا أنني أود أن أدعو الى مواصلة المفاوضات في ظل حوار بناء حتى لو كان علينا أن ننتظر طويلا تحقيق النتائج المرجوة .

ان البلدان النامية تدرك أن طريق تقدمها طويل ، وأن عليها أن تثابر في جهودها لاجاد حلول مقبولة لجميع شركائها .

ان جمهورية رواندا تشجع على التزام اقوى البلدان النامية في اطار مجموعة ال ٧٧ فيمما يتعلق بالمفاوضات مع البلدان المتقدمة النمو لاقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد . ولا تزال رواندا تعتقد بأن وحدة عمل مجموعة ال ٧٧ سوف تدعو البلدان المتقدمة ، ان اجلا أو عاجلا ، الى اتخاذ مواقف أكثر مرونة وايجابية فيما يتعلق بالأمر المرتبطة بالمفاوضات الشاملة .

ومرة أخرى ، اذكر انه من المناسب أن نكرر بكل وضوح ان العلاقات الاقتصادية الدولية فسي حاجة الى دينامية جديدة والى وجهة جديدة تجعلها تسير في طريق العدالة والانصاف . وان علينا ان نكمل بعضنا البعض في علاقاتنا الدولية حتى نصل الى تحقيق هذا الهدف الاسمي .

وعن طريق هذا التكافل ، سوف نقيم مجتمعا عصريا أكثر عدالة وتضامنا وتماسكا . ونحن نعتد على الأمم المتحدة في توجيه جهودنا وخلق الوعي بضرورة اقامة الحوار بين شعوب العالم والتشاور فيما بينها .

فلتحيا الصداقة بين الشعوب . . .

وليحيا التعاون الدولي . . .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : بالنيابة عن الجمعية العامة ، أود أن أشكر سعادة

اللواء جوفينال هايياري مانا رئيس جمهورية رواندا والرئيس المؤسس للحركة الوطنية الثورية للتنمية للبيان الهام الذي ألقاه توا .

(ثم تحدث بالانكليزية)

وبالاصالة عن نفسي ، أود أن أعبر له عن امتناني للكلمات الطيبة التي وجهها السبي
والى بلادى .

اصطحب سعادة اللواء جوفينال هايياريماننا رئيس جمهورية رواندا الى خارج قاعة الجمعية

العامة .

مواصلة نظر البند ٩ من جدول الاعمال

المناقشة العامة

السيد فيشر (الجمهورية الديمقراطية الالمانية) (الكلمة بالالمانية) (قدم الوفد الندي

بالانكليزية) : السيد الرئيس، أرجو أن تتكروا بقبول تهنئتي لانتخابكم لمنصبتكم ، وهو منصب رفيع ومسؤول .
وأتمنى لكم ، ولأمين العام الدكتور كورت فالدهايم النجاح في مهامكم مؤكدا لكم مساعدة الجمهورية
الديمقراطية الالمانية في جميع الجهود الرامية الى تعزيز السلم والتعاون الدوليين .
كما أن الرئيس السابق ، السيد سليم يستحق الاشادة ، لذلك العمل الذي انجزه خلال
العام الماضي .

وأوجه تحياتي وأطيب تمنياتي الى العضو الجديد في هذه المنظمة العالمية ألا وهو سانت
فنسنت وجزر غرينادين .

خلال السنوات الخمس والثلاثين منذ قيام الامم المتحدة ، فقد ساعدت هذه المنظمة على
جعل السلم أكثر استتبابا ، والتعاون الدولي أكثر جدوى . وبعد تلك التجارب المريرة للحرب ،
والسنوات الأولى التي أعقبت الحرب فان هذه المنظمة كانت على مستوى آمال الشعوب ورغباتها .
وفي أيامنا هذه ، وفي ذلك الموقف الدولي المتوتر وفي وقت حافل بالتعقيدات والتوترات ،
فاننا بحق نتوقع من الأمم المتحدة ، مرة أخرى ، أن تعارض أولئك الذين يتلاعبون ثانية بالحرب
وراء ستار من التشدد بنواياهم السلمية ، وأن تشجع جميع أولئك الذين يدافعون عن السلام باعتباره
أعز ما يملكون .

هنا يكمن التزام هذه الجمعية العامة ومسؤوليتها .
ان الهدف الاسمي للتعايش السلمي هو استبعاد الحروب كأداة للسياسات . ويعني ذلك
أكثر من مجرد صمت المدافع . ان السلم هو أول وأهم حقوق الانسان الاساسية . وينبغي أن يكون
ثابتا ودائما في جميع العصور . وان نسمح للشعوب بأن تطور قدراتها الاخلاقية لصالحها . ان سلاما
من هذا النوع يرتفع فقط بخفض والقضاء على الوسائل المادية للحروب ، وبالاحترام المتبادل الحازم
من أجل الحقوق الاساسية للشعوب وباستعداد كافة الدول لتسوية قضاياها بعيدا عن الانفعال
وبشعور سياسي وعلى نحو بناء وفقا لميثاق الامم المتحدة . هذه هي الاهداف الكامنة وراء السياسة
الخارجية التي تنتهجها الجمهورية الديمقراطية الالمانية . وسوف تستمر في هذا المنهج بكل ثبات
في جميع الاوقات في علاقاتها الثنائية ، وفي الانشطة التي تقوم بها في الامم المتحدة .

ان الشعوب والدول الأوروبية لديها كل ما يدعوها الى حماية تلك البداية التي تبشر بالخير للتعاشيش معا في سلم بين الدول التي تتباين أنظمتها الاجتماعية . لقد شهدنا أكثر من ثلاثة عقود من السلم لم يسبق لها مثيل في التاريخ ، وينبغي ألا يتعرض هذا الانجاز للخطر . ان سياسة الانفراج قد شبت عن طوقها في قارتنا ، نظرا للتعقل والاعتراف بالحقائق التاريخية والتقييم الهادي* للمصالح الذاتية الذي أصبح يحدد سلوك الدول ، وان الوثيقة الختامية لمؤتمر هلسنكي لها رمز لذلك .

ان الاستعداد للسعى وراء اجراء حوار وحلول سياسية ، قد لعب دورا جوهريا وقد عادت الفائدة على الجميع من جراء ذلك . وفي وجه الموقف الدولي المتفاقم ، فان الحوار البناء يصبح أكثر الحاحا من أى وقت مضى ، والدول الاشتراكية على استعداد لذلك . وليس هناك بديل لهذا اللهم الا المواجهة الخطيرة من جديد .

ان الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، كانت على علم دائما بأن التدابير العالمية والاقليمية من أجل تعزيز الأمن الدولي ترتبط ببعضها ارتباطا وثيقا . ان هذه العلاقة الوثيقة تفسر كذلك ، الاهتمام الواسع النطاق بالاجتماع القادم لمؤتمر السلم والتعاون في أوروبا الذي سيعقد بمديريد . ان الجمهورية الديمقراطية الألمانية بالاشتراك مع الدول الاشتراكية الاخرى ، تعمل من أجل ضمان أن يشجع هذا الاجتماع قبل كل شئ* اتخاذ تدابير ملموسة لاضافة الانفراج العسكري الى الانفراج السياسي .

ان احدى النتائج المتمخضة عن ذلك ، ينبغي أن تكون عقد مؤتمر أوروبي لنزع السلاح . فبالاعلان الذي اعتمد في ١٥ أيار/ مايو هذا العام ، فمان دول حلف وارسو قد قدمت برنامجا واقعيا من أجل استمرار الحوار ومن أجل عقد اتفاقات جديدة لتعزيز السلم . ان الحد من الاسلحة وخطوات نزع السلاح ، لها أهمية قصوى من أجل التطور السلمي في أوروبا . ان الدول الاشتراكية ، قد اتخذت مرارا وتكرارا مبادرات لتحقيق هذا الغرض وذلك في محادثات فيينا . ان سحب الكتائب السوفياتية ومعدات القتال الذي تم الاتفاق عليه بين الاتحاد السوفياتي والجمهورية الديمقراطية الألمانية قد تبلور ، وهو يوضح مدى جدية الدول الاشتراكية في اتباع سياسة الانفراج العسكري في أوروبا . ولقد أصبح من الأهمية بمكان أن ندخل في

مفاوضات بشأن مشكلة الصواريخ النووية متوسطة المدى والمنظومات النووية للولايات المتحدة الموجودة في قواعد متقدمة .

ان الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، تسعى الى حسن الجوار الى علاقات تعمود بالفائدة على الجميع ، مع جميع الدول الغربية أيضا وهى على علم بذلك الثقل الكبير الذى تحمله علاقة التعايش السلمى بينها وبين جمهورية ألمانيا الاتحادية وذلك بالنسبة للألمانيين الاوروبى . ان هذا ينطلق من الموقف الجغرافى لكل من الدولتين الالمانيتين ومن التزامهما التاريخى والقانونى بأن يبذلا كل ما فى وسعهما حتى لا تندلع حرب أخرى على أرض ألمانيا . ان هذا التوقع الذى له ما يبرره لدى الشعوب ، يلقي مسؤولية لا تسمح باستخدام الصواريخ النووية الامريكية الحديثة . ان مصالح السلم الاوروبى تتطلب واقعية سياسية . ان المحاولات من أجل التشكيك فى النظام الذى ساد أوروبا بعد الحرب والذى نلحظه مرات ومرات فى هذا المحفل ، هى وهم خطير لأنها تغفل تيار التاريخ . انها تنشر عدم الأمن وعدم الثقة وتشجع أولئك الذين يريدون المواجهة .

ولا يمكن أن تكون هناك عودة الى الماضى . ان قيام الجمهورية الديمقراطية الالمانية فى وسط أوروبا ، هو لصالح جميع الشعوب لأنه يعرقل أى مخطط لدفع الشعوب الى حافة حرب عالمية أخرى . ان وجود دولتين ألمانيتين وتطبيع العلاقات المشتركة بينهما ، له أثر على استقرار قارتنا .

ان الجمهورية الديمقراطية الالمانية قد أظهرت حسن نيتها بمواصلة توسيع علاقاتها مع جمهورية ألمانيا الاتحادية انطلاقا من المعاهدات والاتفاقات والاتفاقيات ، أى من القانون الدولى .

ان تعزيز الانفراج والقضاء على أخطار الحرب ، هما الشغل الشاغل فى عصرنا هذا ، مما يقتضى كل اهتمامنا وبذل أقصى جهودنا . ولكن ذلك يتطلب أيضا وضوحا وجلاء فيما يتعلق بأسباب الموقف الدولى المتوتر حيث أننا لانفتقر الى عرض مضلل لذلك . ان تدهور العلاقات الدولية لم يحدث بين عشية وضحاها ، بل انه قد حدث فى فترة سابقة على التاريخ .

ان الاعداد والتنفيذ التدريجي للبرنامج طويل المدى الذى وضعته منظمة حلف شمال الاطلسي في أيار / مايو عام ٠٩٢٨ . يمكن اعادة بنائه نقطة نقطة . ان استراتيجية نووية معدلة قد تم اعلانها رسميا وهى تأخذ في الحسبان امكانية اندلاع حرب نووية .

ان البيانات الحكومية الرسمية قد أعلنت مرارا وتكرارا مناطق بأكملها في العالم كمناطق نفوذ لبعض الدول والاستخدام السريع للقوى من أجل حماية ما يطلقون عليه ، المصالح الحيوية . ان الأنباء الاخيرة تؤكد مثل هذه الخطط في أوروبا ، وان استعراض القوة العسكرية ولا سيما في المحيط الهندي وفي الكاريبي ، قد أصبح أكثر تكرارا . ان وضع قواعد جديدة في الاراضى الاجنبية ولا سيما في المحيط الهندي ومناطق البحر الأحمر ، يتم بسرعة فائقة .

وكل ذلك من أجل الاخلال بتوازن القوى الحساس القائم ، واستعادة التفوق العسكرى ، وموجز القول ، الحصول على السيطرة لقوات الامبريالية والهيمنة . ان التهديد باستخدام القوة وسياسة القوة ، يسعيان الى أن يحلا محل المحاولات من أجل الحلول السلمية والتوفيق بين المصالح . ان الارادة السياسية التي تؤازرها ترسانات الاسلحة الضخمة ، تهدف الى ابطال مبادئ ميثاق الأمم المتحدة . ان هذه السياسات موجهة ضد السواد الأعظم من الدول وينبغي وقفها من أجل السلم ورخاء الشعوب .

ان السياسة الاشتراكية الخارجية تتميز بالثبات والتكافل والحكمة والفعالية ، وهذا ينطبق على العلاقات السلمية وعلى الأوقات التي يسود فيها التوتر والمخاطر مثل تلك التي نشهد ها اليوم . ان الدول الاشتراكية قد أوضحت ما الذى يمكن عمله حتى يمكن أن يتغير الموقف الدولي بسرعة وعلى صورة أفضل .

ومن الضرورى قيام نضال حازم ضد سباق التسلح ، كما ينبغي دعم المفاوضات الجارية وأن تأخذ في الاعتبار الاقتراحات البناءة حتى يمكن لتلك الخطب الرنانة عن نزع السلاح والرقابة على السلاح أن تتبعها الأفعال .

ومما لاغنى عنه كذلك ، ارادة جميع الدول من أجل تسوية المنازعات السياسية بطريق سلمية والاعتراف المتبادل بالمصالح المشروعة والاحجام عن أى اجراء من شأنه أن يعرود بالضرر .

كما ينبغي التحرر التام لجميع الشعوب من القمع العنصرى والاستعمارى .
وينبغي فى النهاية ايجاد التعاون العادل وغير التمييزى بين الدول . ان هذا
هو الطريق الوحيد لضمان الازدهار والأمن لجميع الدول وهو السبيل الأوحى لتخفيف وحل
المشاكل العالمية للبشر .

ان الدول الاشتراكية سوف تلتزم دوما بسياساتها من أجل تحقيق الحد من الأسلحة ونزع السلاح . ان الجهود من أجل تسوية هذه المسألة الحيوية ينبغي ألا تحقق نتيجة للنزعة نحو الهيمنة وتحقيق المكاسب . اننا نشارك بلدان عدم الانحياز في الاصرار على اتخاذ خطوات عملية من أجل وقف سباق التسلح . اننا نرفض أية سياسة تهدف الى توسيع الكتل العسكرية القائمة أو خلق الجديد منها . واننا واثقون من القوة المتزايدة للحركة الشعبية من أجل السلم ونزع السلاح ، كما تمثلت في المؤتمر العالمي للمرأة ، الذي انعقد في كوينهاغن ، والبرلمان العالمي للشعوب المحبة للسلام في صوفيا ومؤتمر اتحاد البرلمانات الذي انتهى توا في عاصمة دولتنا .

ورغم أن نزع السلاح ليس شعارا انسانيا بالنسبة لجميع اولئك الذين يتمتعون بالسلطة الحكومية الا ان ادراك العواقب التي لا يمكن تحملها أو حسابها لتساعد سباق التسلح ينبغي أن يدفعنا الى الاستعداد من أجل نقض مستوى التسلح مع الاخذ في الاعتبار لمبدأ الامن المتساوي . ان الخطوات المحددة ضد سباق التسلح هي هدف يمكن تحقيقه في السياسات الدولية . ان الاتفاقات التي تم ابرامها حتى الآن ، مهما كانت محدودة ، هي دليل عملي على ذلك . ومن ثم فان الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين ينبغي أن تتخذ مقررات تدعو الى البدء المبكر بالمفاوضات التي ترمي الى تحقيق نتائج ملموسة . وهذا من الضروري اتخاذ اجراء سريع .

ان الحد من الاسلحة ونزع السلاح في المجال النووي لها أهمية قصوى . اننا نستعرض الانتباه مرة أخرى الى اقتراح الدول الاشتراكية من أجل الدخول في مشاورات ومفاوضات بشأن حظر صنع الاسلحة النووية وخفض المخزون منها . ان ابرام معاهدة بشأن وقف جميع الاسلحة النووية وتجارتها ينبغي ألا يتأخر اكثر من ذلك . اننا نؤيد اقتراح الاتحاد السوفياتي بأن على الدول النووية أن تعلن هدنة لمدة عام واحد في مجال التفجيرات النووية .

ومع الاخذ في الاعتبار سلوك منهج بناءً ينبغي أن نتمكن من وضع اتفاقية دولية بشأن تعزيز ضمانات الأمن للدول غير النووية . ان هذه الدول ، ومن بينها الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، لها الحق في مثل هذا الأمن . واننا نطالب بالقضاء على جميع الاسلحة الاخرى للدمار الشامل . ومن الأهمية بمكان أيضا الاتفاق على حظر الاسلحة الاشعاعية . وفي رأينا فان ذلك المشروع الذي احرز تقدما كبيرا يمكن أن يأخذ صيغته النهائية بسرعة .

ان هذه الدورة للجمعية العامة سوف يكون عليها أن تقر برنامج العقد الثاني لنزع السلاح .
وينبغي أن نتوج هذا العقد بمؤتمر عالمي لنزع السلاح .
ان السبعينات يطلق عليها ، عن حق ، عقد الانفراج السياسي . ان لنجعل من هذا
التقييم مهمة نقوم بها في الثمانينات . ونرجو أن تصبح الثمانينات عقدا للحد من الاسلحة ونزع السلاح .
ان أهم التدابير الرامية الى خفض اخطار الحرب قد اقترحها وزير خارجية الاتحاد السوفياتي
السيد أ.أ. غروميكو من فوق هذه المنصة أن تنفيذها ينبغي أن يكون هو الضمان الثابت لانفراج دولي
ثابت ، وتعاون دولي مشر . ولا يمكن أن يرفض ذلك الا من راودته مصالح أخرى .
ومن أجل دعم التعايش السلمي ينبغي تصفية الجو من النزاعات الدولية . ومن ثم فإن دول
حلف وارسو قد دعت في اجتماعها الأخير الى تسوية جميع القضايا التي تثير جدلا بالطرق السلمية
أى بالطرق السياسية .
ان دبلوماسية المدفع أو ما يطلق عليه الأعمال العقابية أو التهديد بالقوات الضاربة المتحركة
هي أمر يتعارض مع القانون والعدالة والاخلاقيات . انها عودة الى حقبة كان يسود فيها مبدأ
" الحق للأقوى " .
ان تاريخ العلاقات الدولية وتطور الامم المتحدة والتطورات الدولية الراهنة تثبت أن استخدام
القوة من اجل قمع الحقوق السيادية للدول والشعوب كانت وستظل هي المصدر الرئيسي للتوتر الدولي
والمنازعات الدولية . ان جمهورية المانيا الديمقراطية تحت على دعم المبدأ الذي ورد في ميثاق الأمم
المتحدة وهو الا تلجأ الدول الى القوة وكذلك ، ودون ابطاء ، ابرام معاهدة عالمية بعدم استخدام
القوة في العلاقات الدولية .
ولم يتم احراز أى تقدم نحو اقامة سلام دائم في الشرق الاوسط بل على العكس من ذلك فقد
تدهور الموقف بشكل بالغ بازياد الهجوم المسلح على جنوب لبنان وقرار اسرائيل بضم مدينة القدس
بأكملها . ان " كامب ديفيد " هي التي سمحت بحدوث كل ذلك . ان كل شيء يثبت ، مرة أخرى ،
ان السلم الدائم يقتضي تسوية شاملة واسهام جميع الاطراف ، ولاسيما منظمة التحرير الفلسطينية .
ان جوهر نزاع الشرق الاوسط لا يزال هو حصول الشعب الفلسطيني على حقه في تقرير مصيره

بما في ذلك حقه في اقامة دولته المستقلة. لقد تأكد ذلك في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن فلسطين . ان الامم المتحدة قد حددت الحل الشامل للنزاع انطلاقا من ميثاقها . ومن ثم فليس هناك حاجة الى مفهوم جديد لأنه سيكون أقل بكثير من المطلوب .

ان التطورات في منطقة الشرق الاوسط تقتضي اهتماما اكبر بالمشاكل العالمية لاستتباب السلام ، لان هذه البؤرة الساخنة للتوتر قد توسعت كثيرا . ان النوايا العسكرية للولايات المتحدة الامريكية لاشك أنها ترمي الى وضع الشرقيين الاوسط والادنى بين فكي كماشة : وذلك بمساندة بعض الدوائر الرجعية والمهيمنة الاخرى .

ولهذا الفرض فان نظام القواعد العسكرية قد ازداد اتساعا . ان الشعوب التي تحاول ذلك بدافع من سيادتها واستقلالها وحقوقها في السيطرة على مواردها الطبيعية تتعرض للخطر . كما ان النزاع بين الولايات المتحدة الامريكية وبين ايران هو في المطاف الاخير نتيجة محاولة للقضاء على الثورة الايرانية ولجعل ايران أداة تسخرها الولايات المتحدة كما تشاء . وهذا أيضا لا يتأتى الحل الا عن طريق المفاوضات واحترام حق الشعب الايراني في تقرير مصيره .

ان الجمهورية الديمقراطية الألمانية تؤكد من جديد موقفها ، هو أن مشكلة قبرص ينبغي أن تحل وفقا للميثاق والقرارات ذات الصلة للأمم المتحدة وذلك لصالح شعب قبرص ولصالح الأمن الدولي .

وشمة منطقة أخرى يتأجج فيها النزاع منذ أمد بعيد وتعرض السلم العالمي للخطر ألا وهي جنوب افريقيا . ان شعب زمبابوي الذي نهته من فوق هذه المنصة بروح من التضامن الفعّال الطويل المدى ، قد حقق استقلاله ويقوم بتعزيز موقفه . ان انتصاره كان مدعاة لتشجيع أولئك المقاتلين في ناميبيا وجنوب افريقيا . ولهم أن يتأكدوا من تأييد الجمهورية الديمقراطية الألمانية . ان الأمم المتحدة قد اعترفت بسوايو باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد لشعب ناميبيا . ان هذا القرار ينبغي أن يظل ثابتا دون نزاع . وينبغي ألا تكون هناك ناميبيا التي تحمي النظام العنصرى لجنوب افريقيا .

ان قضية ناميبيا لا يمكن عزلها عن التطورات الجارية في جنوب افريقيا . وطالما كانت هناك السلطة فان النظام العنصرى يهدد جيرانه ويرهب شعب جنوب افريقيا . ومن ثم فاننا نطالب بفرض عقوبات صارمة ضد هذا النظام . وقبل كل شيء ، ينبغي وضع حد للتعاون النووى لبعض الدول مع ممثلي سياسة التفرقة العنصرية .

ان التاريخ يعلمنا أنه كلما طلب شعب ممارسة حقه في تقرير المصير وتحطيم النظام الاستغلالي البائد وتحقيق استقلاله القومي والاجتماعي أى تقدمه الاجتماعي ، فانه يواجه دائما مقاومة ضارية من جانب الدوائر الرجعية وهذا ينطبق أيضا على أفغانستان . ولكن شعب أفغانستان له أصدقاء أوفياء . ان حكومته تعمل بنجاح من أجل حياة يسودها السلم وتدافع عن مكاسب الثورة الديمقراطية . انها تقدم لجيرانها علاقاتها الودية وتقدم للمنطقة التعايش السلمي والأمن المستقر . وعندما يتوقف التدخل الخارجى وتضمن ايجاد نهاية له فان حكومتى أفغانستان واتحاد الجمهوريات السوفياتية قد أعلنت أن القوات السوفياتية سوف تنسحب . ان هذا الاعلان قد تأكد بخطوات عملية أيضا . وعلى هذا النحو فقط سوف يمكن ايجاد تسوية سياسية للموقف الذى اثيرت فيما حول أفغانستان . ان حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية قد تقدمت باقتراحات لهذا الغرض ، ونحن نؤيد هذا من صميم قلوبنا .

ان الجمهورية الديمقراطية الألمانية تعارض المحاولات من أجل استغلال الأمم المتحدة للتدخل في أفغانستان . كما أنها تعارض جميع المخططات من أجل عرقلة الجهود الكبيرة التي يبذلها شعب كموتشيا لزالة آثار نظام بول بوت الاجرامي ، وتصر على أن الحكومة الشرعية ينبغي أن تتبوأ منصبها الصحيح في هذه المنظمة . ان الجمهورية الديمقراطية الألمانية تؤيد مبادرات جمهورية فييت نام الاشتراكية وجمهورية لا و الديمقراطية الشعبية ، وجمهورية كموتشيا الشعبية من أجل ايجاد حل للمشاكل في جنوب شرق آسيا . ان تحقيقها سوف يكون بمثابة خطوة نحو الأمن في المنطقة . اننا نؤيد الاقتراح الذي ينادى ببحث موضوع السلام والاستقرار والتعاون في جنوب شرق آسيا باعتباره بندا مستقلا في جدول أعمال هذه الجمعية العامة . كما أننا نؤيد أيضا مقترحات جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية من أجل ايجاد حل لمشكلة كوريا بما في ذلك انسحاب القوات الأمريكية من كوريا الجنوبية .

اننا نعارض تماما التوسع في الوجود العسكري والأنشطة في المحيط الهندي ، ونؤيد المبادرات التي تقترح تحويل المحيط الهندي الى منطقة سلام .

واذا ما أردنا للتعايش السلمي أن يستمر فاننا نحتاج الى مناخ يسوده التفاهم المتبادل وتنمية ونشر المثل الانسانية السامية للتفاهم الدولي والسلام . ان الأمم المتحدة قد حرمت اشارة الحروب والحقد العنصري والقومي وجميع الأشكال الأخرى لتضليل الفكر الانساني . انه ينبغي القضاء على كل ذلك . وعلى النقيض ، فان مظاهر الايدولوجيات الفاشستية والفاشستية الجديدة تتزايد وتنمو وتتحول الى ارهاب منظم . ولهذا السبب فان الجمهورية الديمقراطية الألمانية تعتقد أنه ينبغي اتخاذ اجراءات محددة من أجل وقف هذا الخطر الذي يهدد السلم وحقوق الانسان . وفي ذلك المقام فان الدرس الذي لقنه لنا التاريخ هو أنه لكي نتجنب شر ما يجب علينا القضاء عليه في مهده .

ان التنفيذ العالمي لمبادئ التعايش السلمي يشمل اعادة بناء هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية الديمقراطية . ان الستينيات والسبعينيات قد أكدت أن الأزمات السياسية الدولية تزداد وتتفاقم كلما حرمت الدول من حقها في توجيه علاقاتها الاقتصادية على أسس من المساواة وممارسة الجميع للسيادة التامة على مواردهم الطبيعية .

ان الابتزاز والتهديد باستخدام القوة لتأمين امدادات المواد الخام يشكلان انتهاكاً للقواعد الدولية . وكل ذلك يشكل مصادر للتوتر السياسي مشحونة بخطر النزاعات العسكرية واسعة النطاق . وبتطبيق نفس الشيء على جميع أنواع محاولات استغلال العلاقات الاقتصادية للابتزاز السياسي ضد الدول الاشتراكية . لقد آن الأوان للقضاء على التمييز والقيود ووضع حدود للعلاقات الاستغلالية واحتواء الأثر المدمر للشركات عبر الوطنية وعلى هذا النحو يمكن ارساء الأسس من أجل اقامة نظام اقتصادى دولي ديمقراطي . ان هذا يتمشى مع المصالح المشروعة ومطالب أغلبية الدول ، وهذا مايتطلبه السلم والأمن الدولي . ان الدورة الاستثنائية التي انتهت توا كانت دليلاً حياً على ذلك .

ان هذه الدورة للجمعية العامة أمامها برنامج عمل حافل . ولكن مهما كان اختلاف القضايا فان بحثها ينبغي في نهاية المطاف أن يساعد في دعم السلم والتعايش السلمي . ان جميع قوى السلام والديمقراطية مدعوة من أجل التعاون في حل هذه المهمة الصعبة . ان مشاكل عصرنا هذا تقتضي التزاماً واضحاً بمبادئ السلم والانفراج وقبل كل شيء أن تقوم كل دولة بالاجراءات اللازمة من جانبها وكذلك الأمم المتحدة ككل .

السيد نوثومب (بلجيكا) (الكلمة بالفرنسية) : السيد الرئيس ، أود أولاً أن أعرب لكم عن تهنئتي بانتخابكم رئيساً لجمعيةنا في دورتها الخامسة والثلاثين . وانني أفضل ذلك ، لانني مقتنع تماماً بأنكم ستبدلون كل ما في وسعكم لتصبح أعمالنا على أكبر قدر من الفعالية والتنظيم ، وكذلك لتقوم الجمعية العامة بتحقيق الدور الهام الذي كلفها به ميثاق الامم المتحدة .

وقبل أن استطرده في حديثي ، أود أن أشكر رئيس الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة صاحب السعادة السفير سليم أحمد سليم الذي استعنا بحكمته المستنيرة مرارا خلال العام الماضي في مواقف متنوعة ومتعددة . وينبغي أن نذكر مرة أخرى بالطريقة الممتازة التي وجه بها اللجنة الخاصة المكلفة بتنفيذ الاعلان الخاص بمنح الاستقلال للشعوب والبلدان المستعمرة ، وهي المهمة التي قام بأدائها بنجاح وحكمة وحرص .

وانني سعيد ان تتاح لي فرصة الترحيب بوجود وفد سانت فنسنت وجزر غرينادين بيننا بصفتها العضو الرابع والخمسين بعد المائة . ان وجود هذه الدولة هنا ، يؤكد مرة أخرى الطابع العالمي لمنظمة الامم المتحدة .

ومرة أخرى أود أن أعبر عن الاهتمام الذي اطلعت به على تقرير الأمين العام والمتعلق بأنشطة المنظمة ، وأن أعرب عن تقديري الكامل للسيد الأمين العام للتخلص الممتاز الذي قدمه لنا عن المشكلات العديدة التي كان على الامم المتحدة أن تعنى بها وللاقتراحات التي قدمها والتحليل الذي أجراه بطريقة هادئة ولكنها دقيقة ، للتفسيرات في العلاقات الدولية ولأغراض منظماتنا . كما أود أن أؤكد للأمين العام أن بلجيكا سوف تستجيب بطريقة ايجابية لندائه عندما يقول انه يتمين على الامم المتحدة أن تجعل كفة الميزان تميل الى الجانب الصحيح لتستجيب للقلق العميق والاضطراب اللذين يميزان - للأسف - العصر الذي نعيشه .

لقد أصبح من تقاليد جمعيتنا العامة أن تعبر مجموعة الدول الاوروبية التسع عن نفسها بصوت واحد في اطار المناقشة العامة من خلال الوفد الذي يرأس المجموعة ولذلك فان جميع الافكار وجميع المواقف التي طرحها زميلنا السيد فاستون ثورن وزير الشؤون الخارجية في لكسمبرغ، تشاركها بلجيكا تماما . ان مشاكل اليوم الكبرى قد وردت في بيانه ، ولذلك فانني لن أعود اليها ولكني أفضل أن أكرس البيان الاول الذي أدلى به كوزير للشؤون الخارجية لبلجيكا امام الجمعية العامة للامم المتحدة لبعض الاعتبارات الأساسية في السياسة الخارجية لبلادي .

أولا وقبل كل شيء ، أود أن أؤكد من جديد أن السعي لايجاد موقف مشترك لبلدان المجموعة الاقتصادية الأوروبية في الحوار الدولي ، يظل من بين المشاغل الكبرى لحكومة بلجيكا . اننا نعتبر أن التعاون السياسي الذي قام بين بلداننا التسع ، والذي يعرب عن نفسه غالبا في محفل الأمم المتحدة كإسهام أصيل وقيم من جانبنا للمجتمع الدولي ، انما يعتبر اسهاما اصيلا من ازاء المجتمع الدولي . ان مجرد تنسيق مواقفنا والتوفيق بين وجهات نظرنا ، يعطي للصوت الجماعي للدول التسع وزنا اكبر بكل تأكيد ، ولكنه يعطينا أيضا مزيدا من التوازن . ولذلك فاننا نسهم في روح التفاهم التي ينبغي أن تميز أعمالنا ، ذلك أن حياة منظماتنا تتسم أكثر وأكثر بالحوار بين مجموعة وأخرى . وقد كانت المجموعة الأوروبية ، التي تضم اليوم تسع دول وغدا عشر دول وقريبا - على ما نرجو - اثنتي عشرة دولة ديمقراطية من أوروبا الغربية ، من بين أولى المجموعات التي سلمت بذلك الأمر وسعت الى مائة أعمالها معه . اننا سعداء لاننا نرى أن عملنا المشترك ليس فحسب مقبولا ومعترفا به ولكنه يلقي أيضا الاهتمام والارتياح ، وسوف نواصل ذلك الطريق .

وعنك اعتبار ثان يمثل بالضرورة أهمية خاصة لممثل بلد مثل بلجيكا ، وهو يتعلق بالمصير المؤسف الذي غالبا ما يفرضه النزاع بين القوى على بعض البلدان الصغيرة جدا في المجتمع الدولي . فلمدة قرون عرفت بلجيكا بأنها ساحة الحرب في أوروبا ، فالعديد من القرى والمناطق المسالمة في بلادى من روترلو الى ايزر وباستون معروفة في العالم أجمع لأنها كانت مسرحا للمواجهة بين الجيوش الأجنبية ، ولقد كان يسعدنا أن نستغني عن هذه السمعة التي قامت على الآلام والدمار . ولمدة خمسة وثلاثين عاما ويفضل التحالف الذي تشترك فيه بلجيكا والذي تلتزم بالوفاء به تماما ، فان بلادى تعرف السلام ، ولذلك يمكنها أن تسهم في الانفراج . ولكنني ألاحظ أيضا أن بؤر التوتر والازمات التي تظهر في العالم والتي تشغل منظماتنا كل عام ، انما يكون ضحاياها غالبا دول صغيرة . ان كل شيء يحدث وكأن توازن الرعب والتطوير الهائل للأسلحة يحمي الكبار ولكنه يسحق الشعوب الصغيرة ، أى تلك الشعوب التي ينبغي على المجتمع الدولي أن يحميها . ان ما يحدث في لبنان ، وفي كمبوتشيا ، وفي أفغانستان ، ينبغي أن يكون لكل منا موضع خـزى وعار . اننا نشهد الانتهاك المنتظم والمستمر لسلامة الاراضي والاستقلال والحق في الحياة لشعوب تقع - لسوء حظها - في مناطق نفوذ جيران أقوى أو لأنها ساحات حرب للقتال فيما بينها* .

* تولى الرئاسة (نائب الرئيس) السيد الصفار (البحرين) .

ومنذ بداية هذا القرن فان المجتمع الدولي ، قد سعى الى وضع هيكل له ليسود فيه قانون لا يكون قانون الغاب ، وهذا هو مبرر وجود الامم المتحدة . ولذلك ، فان منظماتنا ينبغي عليها أن تحتج وأن تستنكر باستمرار سحق الصفار والتهديد الضمني أو العلني لسيادة عدد كبير من الدول . ولهذا أيضا ، ينبغي ، ألا نستخف بالطابع العالمي لمنظمتنا وذلك عن طريق استبعاد أى بلد من أنشطتنا .

وأخيرا أود أن أذكر ، أنه وراء الكلمات المجردة التي تشكل حديثنا اليوم في المناقشات ، هناك واقع انساني . ان الجهود التي بذلت في هذا المحفل لها غاية تتجاوز البعد الحكومي أو الدولي . وانا كانت الحكومات هي أداة الدبلوماسية الثنائية أو متعددة الاطراف ، فان الرجال والنساء هم موضوعها . ان الدبلوماسي ليس ممثلا للعبة معقدة ولكنه خادم لقضية انسانية . ولكن النتائج المؤسفة للتعاون الدولي من أجل التنمية ووجود عدد كبير من بؤر التوتر وعدم الاستقرار ، قد أدت الى العديد من الآلام والفقر والتفاوت الاجتماعي . ان الديمقراطية تتراجع والديكتاتوريات تتقدم وحقوق الانسان تنتهك في مناطق كثيرة من العالم . وبينما ينتظر الملايين من اللاجئين العودة الى ديارهم ، فان هناك عقبات سياسية تمنع أحيانا الصليب الاحمر ومفوضية شؤون اللاجئين من القيام بمهمتهما الانسانية قيا ما كاملا . ان منظماتنا لا يمكنها أن تقف مكتوفة الايدي امام ذلك ، سواء أمام هذا الانتقال الجماعي للاشخاص أو أمام الآثار المترتبة عليه . ولا يمكن أيضا أن تقف مكتوفة الأيدي أمام احتجاز الرهائن من رجال ونساء أبرياء تستغل حياتهم كوسيلة للضغط لتحقيق أهداف سياسية .

ان على المجتمع الدولي أن يضع حدا لهذه الاعمال ، ولكن ما يتخذه من اجراءات سوف يبقى غير كاف ما لم يقض أعضاؤه جميعا - ودون استثناء - على الاسباب العميقة لهذا الشر سواء كانت سياسية أو اقتصادية .

ان الانسان له حق في التنمية التي تؤدي الى رفاهيته . ان الوقت لم يعد هو الوقت الذي تعتبر فيه المساعدة من اجل التنمية مجرد تصدق أو مظهر عطف أبوى . ان التنمية من مسؤولية المجتمع الدولي بأكمله ، وهو نتيجة مباشرة للاعتراف بالحق في التنمية . وهذا الحق ليس جديداً ، ولكن ينبغي أن نعتبره حميلة حقوق الانسان الأخرى ، بما في ذلك الحقوق المدنية والسياسية . ان المتمتع بهذه الحقوق في نهاية المطاف هو الفرد ، وممارسة تلك الحقوق تزيد من تطور وانماء شخصيته . واننا نعترف منذ الآن بأن تعزيز احترام حقوق الانسان يجب ان يكون جزءاً لا يتجزأ من الأنشطة المتصلة بالتنمية ، وان تحقيق ذلك يفترض اشتراك الجميع بما في ذلك النساء والشباب والمعوقين .

وفي كوينهاغن هذا العام ، كانت المشاركة الكلية للنساء في التنمية الاقتصادية والاجتماعية احد المواضيع الرئيسية للمؤتمر العالمي لعقد الأمم المتحدة للمرأة . ان بلجيكا سوف تراعى ذلك كل المراعاة في جهودها الرامية الى تعزيز المساواة الكاملة بين الرجال والنساء على الصعيد القومي والاشترك والمساواة الكاملان هما أيضاً موضوعا العام الدولي للمعوقين الذي يراعى في ١٩٨١ والذي يوفر فرصة أخرى لمنظمتنا لتؤكد من جديد على الأهمية التي تعلقها على تعزيز قيمة بني البشر وكرامتهم الانسانية .

وبينما نجد كثيراً من البلدان ، وفي مقدمتها البلدان المتقدمة ، تحمي أضعف رعاياها ضد أخطار المرض أو البطالة عن طريق نظم قومية للتأمين الاجتماعي ، فمن غير المقبول ألا يوفر المجتمع الدولي حماية مماثلة لأشد البلدان فقراً . فاذا لم يتم عمل قوى ومشارك لصالح أشد البلدان فقراً ، فان ميثاق الأمم المتحدة لن يتحقق بالكامل . والمرجح في تلك الحالة ، أن يجمع البؤس والفوضى بين الاقوياء والضعفاء في شركة واحدة .

وفي هذا السياق ، لانستطيع الا ان نرحب بالاقتراعات التي قدمها السيد الأمين العام السيد كورت فالدهايم في بيانه أمام المجلس الاقتصادي والاجتماعي للقيام بعمل خاص لصالح أقل البلدان ان نموا والتي تأثرت تأثراً خاصاً بالازمة الاقتصادية . ونحن نأمل أن هذه الجمعية سوف تتخذ اجراءات ملائمة ازاء تلك المبادرة .

لقد تكشف عن عناصر ايجابية عديدة من الدورة الاستثنائية الحادية عشرة للجمعية العامة التي انتهت منذ وقت قريب بحيث لا نستطيع التحدث عن الفشل . ان وضع استراتيجية جديدة للتنمية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث والتي يتعين علينا أن نصدق عليها رسميا قريبا يشكل انجازا هاما للغاية . وبالنسبة لموضوع المفاوضات الشاملة ، فان أعمال الأسابيع الأخيرة قد مكنتنا من تحديد الصعوبات والمشكلات وأيضا من توضيح مواقفنا .

وقد تم تحقيق تقدم سوف يسمح بلاشك للدورة الحالية للجمعية العامة أن نستخلص ارادة اجماعية لبدء المفاوضات الاساسية التي بدونها ستبقى العلاقات الاقتصادية الدولية في حالة من الفوضى . وكما ذكرت في الدورة الحادية عشرة الاستثنائية ، فان بلادى تساورها آمال كبيرة في نجاح هذه المفاوضات الشاملة . وعلى ذلك :

" فانا لعلى استعداد في نهاية هذه المفاوضات للالتزام سياسيا بتطبيق النتائج

المتوازنة التي تم الوصول اليها بالتوافق العام في الرأى " .

ان بلجيكا قامت وستقوم ببذل كل ما هو ممكن للتوصل الى هذا التوافق العام في الرأى .

أود أن أذكره بايجاز في هذا السياق بالاقتراح الذى قدمه وفد بلادى بشأن ابرام تحالف

للنمو المتبادل يربط المعونة الانمائية الرسمية بالنمو الاقتصادى للبلدان المانحة سواء اكانت تلك البلاد المانحة تقليدية أو محتلمة .

انني أكرر أن بلجيكا تأمل شديدا أن يتم التوصل الى حل للمشاكل العالمية التي نواجهها .

لأنني أزداد اقتناعا بأن العبارة المشهورة التي أطلقها سلفي بول هينرى سيباك أمام هذه الجمعية ذاتها مازالت تنطبق على الوضع الحالي اكثر من أى وقت مضى . " لم يفت الوقت ، ولكن الوقت قد حان " . وقال

ان الوقت قد حان لأن البلبلة تسود الكثير من المجالات ، ولأن الفقراء يزدادون فقرا ، لقد

حان الوقت لأن الاثرياء يدخلون تدريجيا في الدوامة المؤدية الى الفقر . لقد حان الوقت لأن الفجوات التي تفصل بيننا قد لا تسمح بعد الآن باتاحة حلول معقولة . وان الوقت قد حان لأن البؤس والفقر غالبا ما يفتحان الباب للمفامرة . لقد حان الوقت لأن تدهور العلاقات الدولية قد ينتهي الى نزاع عالمي سواء أردنا ذلك أو لم نرد .

ان ممثلي ال ١٥٤ دولة الاعضاء الممثلة هنا يدركون جميعا الطابع المأسوي لهذا الوضع ، وهم يعرفون أيضا أنه ينبغي عليهم ان يعملوا معا في الكفاح والنضال ضد الأزمة الاقتصادية ، ومن أجل التنمية . وينبغي عليهم النجاح في هذا العمل وذلك لصالح الامن والسلم العالميين . فمن الواضح أن هذه الاختلالات الصارخة في التوازن سوف تؤدي عاجلا أو آجلا الى انفجارات عنيفة .

ان سباق التسلح الناجم عن هذا الاختلال في التوازن يشكل تهديدا مستمرا . اننا نلاحظ برعب انه يحصى حاليا ٤٥٠ مليارا من الدولار للتسلح في العالم ، بينما لا ينفق الا ٢٠ مليار دولار فقط للمعونة الانمائية هذا هو السبب الذي جعل لجنة برانت تقترح في تقريرها الأخير ضرورة انشاء جهاز يعزز دور الامم المتحدة للحفاظ على السلم . وينبغي أن يستطيع هذا الجهاز الملاق موارد من أجل التنمية وذلك بخصمها من النفقات العسكرية .

ان الامن والسلم ليسا فقط حالة عدم حرب ، ولكن لهما أيضا طابعا ايجابيا يمكنه أن يؤدي الى تنمية متوازنة وتوزيع عادل للثروات . ان السلام الدائم معناه التعاون الاقتصادي الفعال . ان انعدام العدالة في العلاقات الاقتصادية في العالم انما يشجع فقط مولد أنظمة دكتاتورية ظالمة لاتحترم حقوق الانسان الاساسية . ان هذه النظم تقضي على السلم عن طريق الاحتجاج الدولي الذي تثيره ، ويمظالمها الاقتصادية والاجتماعي .

لقد أعرب الامين العام في تقريره عن أسفه لأن المؤتمرات الدولية العديدة عن نزع السلاح نجحت في كثير من الاحيان فقط في وضع قواعد ولوائح اجرائية دون التصدي فعلا الى المسائل الجوهرية . وهي لم تستطع الحيلولة دون التصاعد الخطيرة لسباق التسلح . ان العديد من بلدان العالم الثالث بما في ذلك اكثر البلدان فقرا تجر على نفسها الخراب في محاولتها مجارة هذا التنافس العالي السخيف . ولكن قد تبدو الامور مختلفة لكل دولة على حدة . غير أن الحل المعقول الوحيد هو أنه اذا ما أصبح احد مهددا بافراط احد جيرانه في التسلح عليه أن يلجأ الى الحوار لايجاد توازن على أدنى مستوى .

وفي اوروبا ذاتها فان التطور المستمر لنظم جديدة للتسلح الموجهة ضد بلادنا فقد أدى بحلف الاطالنتي الى أن يتخذ في كانون الاول / ديسمبر الماضي قرارا بتحديث أسلحتنا النووية

المتوسطة المدى ان هذا العرض بالتفاوض مازال قائما وتعلق بلجيكا أهمية كبرى عليه وترحب باحتمال بدء محادثات تمهيدية في ١٣ تشرين أول / اكتوبر بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وعلاوة على ذلك ، ففي نفس هذا الاطار ، فان بلجيكا قد أعربت دائما عن اهتمامها بالتصديق على اتفاقات سولت ٢ . ولكن لا ينبغي ان يكون هناك شك بالنسبة لارادة بلادي مع حلفائه في اعادة التوازن الذي لاغنى عنه . وفي تفكيرنا ان الانفراج والدفاع يمثلان الأساسين المتكاملين لأمننا ولا يمكن الفصل بينهما .

ان بلجيكا ، عملا بتقاليدها العريقة في هذا المجال ، تظل ملتزمة التزاما شديدا بجميع الاجراءات الدولية في مجال الحد من الاسلحة ، ويكفيني أن أذكر هنا بالمبادرة التي قامت بها هنا في هذا المحفل في ١٩٧٨ فيما يتعلق بدراسة جميع الجوانب الاقليمية لنزع السلاح ، وكان الهدف يتعلق بتحديد نهج اقليمي منظم لكافة مشكلات نزع السلاح ومكافحة التسلح . ان بلجيكا قد اطلعت بارتياح على تقرير فريق الخبراء في نزع السلاح على النطاق الاقليمي العالمي الذي رأسته . لقد تم وضع هذا التقرير منذ شهر وهو مطروح للبحث في الدورة الحالية للجمعية العامة . وانني آمل أن تسهم المناقشات التي ستتم في هذا الصدد في احراز تقدم في قضية نزع السلاح .

أود أيضا أن أعرب - أسوة بوزير خارجية السويد - عن قلق حكومة بلادى الكبير بالنسبة للاشاعات التي تتردد عن الاستخدام الحديث للأسلحة الكيميائية في بلدان من أفقر بلدان آسيا . ان الرأى العام في العالم المتمدن لم يعد يكفي بادانة استخدام الاسلحة الكيميائية وانما ينبغي أن تقوم جميع الدول التي لم تنضم الى بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ ان تفعل ذلك دون تأخير . مما يسمح للطرف المتعاقد ان تدرس من جديد استصواب الابقاء على التحفظ " فيما بين الاطراف " بالنسبة لأولئك الذين سجلوه .

وختاما ، وبموجز العبارة لقد حاولت أن اؤكد على الأهمية التي تعلقها بلجيكا على ايجاد مجتمع دولي قائم على عدد من المبادئ القانونية الاساسية كما وردت في ميثاق منظمنا . ان الخط الرائد الاساسي في سياسة بلجيكا الخارجية هو بالتأكيد بذل كل ما في جهدنا حتى يقوم المجتمع الدولي ، دولا وشعبوا وافرادا على اساس تلك المبادئ . وكما انه لا يمكننا ان نتصور ديمقراطية لا تقوم على القانون فاننا لا نستطيع ان نتصور ان منظمنا لا تقوم على الارادة الثابتة لاقامة مبادئ القانون على الصعيد الدولي . وبالنسبة لبلد مثل بلجيكا تحجم دائما عن الالتجاء الى العنف في العلاقات الدولية فان خلق دولة تقوم على القانون على الصعيد الدولي هو عامل ضروري من عوامل اقامة مجتمع الدول الحقيقي .

السيد بيتر ملادينوف (بلغاريا) (الكلمة بالروسية) : السيد الرئيس ، أود أن

اهنئكم على انتخابكم لرئاسة الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، واطمني لكم كل النجاح في الاضطلاع بهذه المهمة العظيمة . وأود كذلك ان أعرب عن امتناننا لسلفكم المجلل السيد سليم لنجاحة في ادارة اعمال الدورة السابقة .

كما نرحب - بارتياح خاص - بعضوية دولة زمبابوى المحبة للسلام ، والحرية في الامم المتحدة ، وقد حصلت زمبابوى على استقلالها بعد كفاح طويل نهد الاستعمار والعنصرية . ولا شك في انه عن طريق نشاطنا في الامم المتحدة فان جمهورية زمبابوى سوف تعزز انتصار السلام والتعاون بين الدول وكذلك التقدم الاجتماعي .

كما نرحب أيضا بسانت فنسنت ، وجزر غرينادين العضو الجديد في الامم المتحدة .
وكما تذكرون انه في السبعينات ، ونتيجة للجهود الهادفة التي بذلها المجتمع الاشتراكي ،
ودول عدم الانحياز ، والقوى المحبة للتقدم والسلام ، وبفضل التعقل ، والاسلوب الرشيد فسي
معالجة المشاكل والشعور بالمسؤولية الذي أبداه بعض رجال السياسة في الغرب . تم احراز نجاح
كبير في مجال السلام ، والتعاون الدوليين . ان خطر الحرب قد تضائل الى حد كبير وتناقص
نتيجة لعملية الانفراج الاعمق وخلقت الشروط الضرورية لحل العديد من المشاكل الدولية ، وظهرت
امكانيات جديدة للقضاء على بؤر النزاع عن طريق المباحثات ، وظهرت امكانية احراز تقدم كبير
في الحد من سباق التسلح وتخفيف عبئه ، كما حدث اسراع في عملية ازالة آثار الاستعمار ، وقد تم
البدء في اعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية على أسس ديمقراطية منصفة .

كل هذا مكن شعوب العالم من تعليق آمال لها ما يبررها على مستقبل أفضل واسلم .
ولكن ، لسوء الحظ فقد شاهد العالم تحولا في بداية الثمانينات عرض للخطر المنجزات
الاجابية التي تحققت بفضل الجهود التي بذلت . ولقد كان هذا التحول نتيجة لما قامت به تلك
القوى التي عارضت وقاومت الانفراج منذ البداية وهاولت ابقاء البشرية في حالة من الحرب الباردة
وانعدام الثقة والعداوة والمواجهة . وبسبب قوى الامبريالية والرجعية والهيمنة التي تسعى الى
تحقيق أهداف تؤدي الى زيادة التوتر في العلاقات الدولية .

وأخيرا ، فان الولايات المتحدة بتأييد من بعض الدول الاعضاء في حلف شمال الاطلسي ،
والقيادة الصينية الحالية ، قد زادت عمدا من حدة التوتر في مختلف مناطق العالم وأعلنت انها منالق
مصالح حيوية لها ، وهذا يعني التدخل في الشؤون الداخلية لدول ذات سيادة عن طريق انشاء
قوات خاصة " كقوة التدخل السريع " . وقد زادت من استعدادها العسكري واقامت قواعد عسكرية
جديدة في محاولة لابرام تحالفات عسكرية جديدة وتعطيل المباحثات المتعلقة بنزع السلاح ، وانتاج
أنواع جديدة من الاسلحة المتطورة . والآن فاننا نلاحظ ان هذه القوى على عكس المتعارف عليه
في العلاقات الدولية حاولت الحد من العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية مع الدول الاشتراكية
والغرض من ذلك هو تحقيق التفوق العسكري على تلك الدول ، ومواصلة انتهاج سياسة قائمة على
مواقف القوة . وقد أكد ذلك اعلان الاستراتيجية النووية الجديدة للولايات المتحدة .

ولكن الخبرة التاريخية للانسان ، خاصة خلال العقود القليلة الاخيرة ، قد اوضحت بما فيه الكفاية أن خطط الامبريالية للسيطرة على العالم غير واقعية ولا اساس لها . ان الجهود الرامية الى تنفيذ هذه الخطط تسفر عن شيء واحد فقط هو تصعيد سباق التسلح وزيادة خطر الصراع المسلح .

وتمشيا مع المصالح الحقيقية لشعوب العالم ، تقدمت الدول الاشتراكية باقتراح . ففي شهر تموز/ يوليه من هذا العام فان تيودور زيفكوف السكرتير الاول للجنة العامة للحزب الشيوعي البلغاري ، ورئيس مجلس الدولة في جمهورية بلغاريا الشعبية أعلن : " ان المهمة التاريخية الكبرى الآن ، وتحديات الساعة ومقتضيات الحياة ، تتطلب وضع نظام يتضمن اجراءات ، ومعاهدات ، واتفاقات ترمي الى ضمان التعايش السلمي فوق كوكبنا الارض بين دول ذات نظم سياسية مختلفة ، وتأمين السلم والحرية والتقدم لصالح الشعوب " .

ان انجاز هذه المهمة سهل وممكن وكل ما نحتاج اليه هو الواقعية وحسن النية وألا نألو جهدا في القضاء على الخطر الذي يهدد العلاقات الدولية . ان هذا يتطلب اقامة علاقات سياسية وتبادل الرأي . ولقد تأكدت هذه المطالب في اجتماعات القمة الأخيرة ، وانني أشير بذلك الى مباحثات ليونيد بريجنيف السكرتير العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي ورئيس مجلس رئاسة السوفيات الأعلى لا تحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية مع الرئيس فاليري جيسكار ديستان رئيس جمهورية فرنسا وهلموت شميدت مستشار جمهورية ألمانيا الاتحادية .

وللابقاء على الانفراج يجب حشد طاقات جميع القوى المحبة للسلام والرأي العام العالمي . ونحن على يقين من أن اسهاما كبيرا في تحقيق هذا الغرض قد قدم عن طريق برلمان الشعوب العالمي من أجل السلام ، المنعقد حاليا في صوفيا بمشاركة ممثلي الرأي العام من أكثر من ١٣٠ دولة .

ان جمهورية بلغاريا الشعبية عضو في المجتمع الاشتراكي ومواقفها بالنسبة للقضايا الدولية معروفة . انها مواقف تقوم على المبادئ والهدف منها هو تعزيز الانفراج ووقف سباق التسلح واعتماد اجراءات فعالة في مجال نزع السلاح وازالة بؤر التوتر وتصفية آثار الاستعمار والاستعمار الجديد والتفرقة العنصرية والفصل العنصري واعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس من الديمقراطية والانصاف واحترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا .

ولقد أعيد التأكيد على هذه المواقف في مؤتمر قمة زعماء الدول الاشتراكية المنعقد في القرم . ان الدليل على عزم بلادنا على الدفاع عن هذه المواقف ، يتضح من المقترحات المقدمة من الدول الأطراف في حلف وارسو منذ ٢٥ عاما من وقت انشاء هذا الحلف وان بعض هذه المقترحات قد أثمر فعلا .

وسأكتفي بأن أذكر على سبيل المثال مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا الذي أعتبر أمرا خياليا عندما اقترحت عقده الدول الاشتراكية .

وفي شهر ايار/مايو فان اللجنة الاستشارية السوفياتية للدول الأطراف في حلف وارسو ، تقدمت بمبادرة جديدة هي عقد اجتماع قمة لزعماء الدول من جميع مناطق العالم لمناقشة المشاكل المرتبطة بازالة بؤر التوتر ومنع نشوب الحرب . اننا على يقين من أن اجتماعا من هذا القبيل سوف يسهم الى حد كبير في تخفيف حدة التوتر في العلاقات الدولية .

ان جميع هذه المقترحات التي تقدمنا بها قابلة للتنفيذ ذلك اذا ما أبدى شركاؤنا الارادة السياسية والاستعداد لمناقشة هذه المقترحات والعمل على التوصل الى حلول توفيقية معقولة .

ان احراز التقدم في حل المشاكل القائمة حاليا في أى مجال من مجالات الحياة الدولية ، سيؤدي بلا شك الى تحسين الأوضاع الدولية ولكن من المؤكد أن الأهم من ذلك هو الانفراج ونزع السلاح ، فهما ضمان لمستقبل السلم في العالم . ان تحقيق التقدم في هذا المجال يعني أن جميع الدول لها مصالح مشتركة سواء كانت دولا كبيرة أو صغيرة ، فقيرة أو غنية ، متقدمة أو نامية ، ذلك أن موضوع السلم أو الحرب هو الذى يحدد ما اذا كان الانسان سيبقى أم سيتعرض للفناء . ان حل هذه المشكلة سيحدد ما اذا كانت الموارد التي تنفق على ابادة الانسان سوف تتحول الى اتفاق لصالح الانسان وكى يتغلب على التخلف والفقر والجوع والمرض والأمية والجهل أم لا ؟ وهناك موارد كافية لتحقيق كل ذلك وللحفاظ على البيئة وتوفير السكن والمصانع وتنفيذ مشروعات الرى وبناء المدارس الى غير ذلك مما يعود بالفائدة على الانسان . ولذلك فان الدول الاشتراكية قد عملت دائما على تعزيز السلام والانفراج وتحقيق التقدم في مجال نزع السلاح وتعزيز التعاون بين الشعوب . وما يدل على ذلك تلك المبادرات الجديدة التي تقدم بها الاتحاد السوفياتي في الدورة الحالية للجمعية العامة .

ان جمهورية بلغاريا الشعبية تؤيد اقتراح ادراج بند في جدول الأعمال يتعلق بموضوع هام للغاية بعنوان " اجراءات معينة ملحة للاقلال من خطر الحرب " . اننا نعتقد أنه لخدمة قضية السلم والأمن سيكون من المفيد أن تعرب الدورة الحالية للجمعية العامة عن معارضتها لتوسيع التجمعات السياسية والعسكرية الحالية ولاقامة كتل عسكرية جديدة وعليها أيضا أن تناشد جميع الدول وخاصة الدول الاعضاء الدائمة في مجلس الأمن والدول المرتبطة بها عن طريق

اتفاقات عسكرية عدم زيادة عدد أفراد قواتها المسلحة وسلاحها التقليدي ابتداءً من تاريخ يــــتم تحديده وذلك كخطوة أولى لخفض التسلح فيما بعد . وعلى هذه الدورة أيضا أن تعلن أنها تؤيد قيام الدول النووية باتخاذ خطوات لتعزيز ضمانات أمن الدول غير النووية ، كما يجب أن تؤيد ابرام معاهدة للحظر العام والكامل لتجارب الأسلحة النووية والامتناع مدة عام عن اجراء أيــــة تفجيرات نووية .

ولأكثر من ثلاثة عقود فان الأمم المتحدة قد اعتمدت عددا كبيرا من القرارات والمقررات المفيدة في مجال نزع السلاح وتعزيز الأمن الدولي . ان جدول أعمال المنظمة يتضمن عدة بنود ، اقترحها الاتحاد السوفياتي ودول أخرى لازالت ذات جدوى حتى الآن وسأذكر البعض منها وهي : مذكرة جديدة قدمها اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بعنوان " من أجل السلام ونزع السلاح لضمان الأمن الدولي " وهي تطالب بحشد جهود جميع الدول الكبيرة والصغيرة ، لوقف سباق التسلح وتعزيز الضمانات السياسية والدولية والقانونية لدرء خطر الحرب وللحفاظ على السلام . انه نداء موجه لجميع زعماء الدول في العالم ، موجه لضمايرهم ولا حساسهم بالمسؤولية ازاء البشرية .

واننا على اقتناع بأنه ينبغي ايلاء الاهتمام الأكبر لاعتماد تدابير لوضع حد لصنع جميع أنواع الأسلحة النووية والخفض التدريجي للمخزون منها حتى يتم القضاء عليها تماما . وفي رأينا أن ابرام الاتفاقيات التي تنبذ استخدام القوة في العلاقات الدولية وكذلك ضمان أمن الدول غير النووية من شأنهما تعزيز الثقة واعطاء دفعة قوية لعملية نزع سلاح فعلي .

والى جانب التدابير في مجال نزع السلاح النووي فانه ينبغي ألا يكون هناك تراخ في الجهود الرامية الى القضاء على أنواع أخرى من أسلحة التدمير الشامل مثل الأسلحة السامة والأسلحة الاشعاعية ومنع انبثاق أنواع جديدة من منظومات الاسلحة وكذلك البدء في خفض الأسلحة التقليدية . وفي المجال الأوروبي فاننا نعلق أهمية قصوى على القضايا التالية : العقد الناجح لاجتماع مدريد للدول المشتركة في مؤتمر الأمن والتعاون الذي سوف يتخذ فيه قرار بشأن عقد مؤتمر للانفراج العسكري ونزع السلاح في أوروبا والبدء فوراً في المحادثات بشأن الأسلحة النووية متوسطة المدى في القارة الأوروبية في الوقت الذي تتخذ فيه نفس الاجراءات بالنسبة الى الأسلحة الأمريكية التي تجيء في المقدمة ، والتوصل الى اتفاق بشأن خفض المتبادل للقوات المسلحة والاسلحة في وسط أوروبا ، الذي اتاحت له الفرص والامكانيات ، عن طريق المقترحات البناءة الاخيرة للبلدان الاشتراكية .

اننا نرحب بالاقتراح الهام لبحث مشكلة المسؤولية التاريخية المطلقة على عاتق الدول من أجل الحفاظ على البيئة للأجيال الراهنة والمقبلة . ان اتخاذ الخطوات الضرورية في هذا الشأن ، سوف يكون بمثابة اسهام كبير في حل مشكلة لها أهمية حيوية بالنسبة للبشرية قاطبة .

ومع الجهود التي ترمي الى اتخاذ تدابير تهدف الى وقف سباق التسلح وتحقيق نزع السلاح ، فانه ينبغي ايلاء اهتمام خاص بمشكلة دعم فعالية المواثيق الدولية القائمة في هذا المجال وذلك بجعلها أكثر عالمية . اننا نعتقد أن الامم المتحدة بوسعها بل وينبغي عليها أن تسهم اسهاما كبيرا في ايجاد حل عملي لهذا الموضوع الهام والمطرح .

من أجل تخفيف التوتر الدولي ، فانه يتحتم اخماد البؤر الساخنة للتوتر في أجزاء شتى من العالم . ان الدورة الاستثنائية الطارئة الاخيرة للجمعية العامة بشأن فلسطين ، قد أثبتت مرة أخرى انه دون ايجاد حل لمشكلة فلسطين فانه من الصعب ايجاد حل لمشكلة الشرق الاوسط ويتضح لجميع الان أن الاتفاقيات المنفصلة لم تحقق فقط في احلال السلام بل انها قد عقدت أيضا الموقف في المنطقة كما أنها تشجع اسرائيل على اتخاذ اجراءات أكثر صلافة ، مثل ضمها للقدس الشرقية . ان تطور أزمة الشرق الاوسط ، يوضح أنه من المستحيل ايجاد تسوية عادلة ودائمة لهذا النزاع الا اذا انسحبت اسرائيل من جميع الاراضي العربية المحتلة منذ ١٩٦٧ ، والا اذا مارس شعب فلسطين العربي حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير وحقه في انشاء دولة ذات سيادة له وكذلك ضمان الوجود المستقل وأمن جميع الدول والشعوب في المنطقة . ان جميع الاطراف المعنية بما في ذلك شعب فلسطين العربي من خلال منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي الوحيد ، ينبغي أن تسهم في التوصل الى تسوية مشكلة الشرق الاوسط .

اننا نشعر بقلق كبير ازاء الصراع العسكري الذي نشب بين ايران والعراق ، ونأمل في أن يتمكن الطرفان من التوصل الى حل سلمي لتسوية الخلافات بينهما .

وتتمسك جمهورية بلغاريا بموقفها المبدئي في أن قضية قبرص ينبغي أن تسوى بالطرق السلمية لصالح القبارصة اليونانيين والقبارصة الاتراك ، انطلاقا من الحفاظ على سلامة الأراضي وعلى سيادة واستقلال جمهورية قبرص واحترام سياستها التي تقوم على عدم الانحياز .

وتؤيد بلادى سياسة حكومة جمهورية كوريا الديمقراطية التي تهدف الى توفير ظروف مواتية من أجل التوصل الي توحيد كوريا ، سلميا وديمقراطيا .

وشمة قلق كبير ، فيما يتعلق بالقواعد العسكرية التي أصبحت الان تطوق اثيوبيا الاشتراكية، باعتبار أنها تعرض للخطر أمن هذه الدولة وجميع الدول في المنطقة . اننا نؤيد تمام التأييد ، تطلعات شعب اثيوبيا من أجل تحقيق تنمية سلمية وضمان وحدة أراضيها وكذلك وضع حد لكل تدخل مهما كان وخاصة في الشؤون الداخلية لأثيوبيا .

ان موضوع السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقى آسيا الذى ينبغى أن يبحث في هذه الدورة ، كما اقترح عدد من الدول منها بلغاريا ، يرتبط ارتباطا مباشرا بموضوع تخفيف التوتر وتعزيز السلم والامن الدولي والانفراج في عالمنا . وتؤيد جمهورية بلغاريا الشعبية جميع الجهود التي تبذلها جمهورية فييت نام الاشتراكية وجمهورية لا و الديمقراطية الشعبية وجمهورية كمبوتشيا الشعبية ، من أجل تحويل منطقة جنوب شرقى آسيا الى منطقة سلام واستقرار ومن أجل تعزيز التعايش السلمى في المنطقة وتسوية النزاعات عن طريق المفاوضات . ونظرا لتلك الممارسات التي لا تنتهى من جانب القوى المهيمنة والامبريالية ، فان استقلال وسيادة ووحدة أراضي الدول في هذه المنطقة قد تعرضت وما للخطر والتهديد . ان هذه القوى تزيد من جهودها من أجل فرض ارادتها على دول المنطقة . انها لا تتخلى عن محاولاتها من أجل تقويض البناء السلمى الذى أقامه شعب كمبوتشيا البطل بعد أن أطاح الى الابد بعصابة بول بوت الاجرامية .

ان جمهورية بلغاريا الشعبية ، تصر على أن يمثل شعب كمبوتشيا في الامم المتحدة عن طريق ممثله الشرعى الوحيد ألا وهو المجلس الثورى الشعبى لجمهورية كمبوتشيا الشعبية .

وتؤيد جمهورية بلغاريا الشعبية ونما تحفظ ، نضال الشعوب في جميع أنحاء العالم من أجل تحقيق الاستقلال الوطنى وضد السيطرة والاستغلال والتقدم الاجتماعى . ان الجهود من أجل تحقيق هذه الغايات ، هى بمثابة عملية موضوعية ، تحاول الدوائر الرجعية والامبريالية أن تخنقها عن طريق استخدام القهر والتهديدات العسكرية وانتهاك سيادة الدول المستقلة .

ان " الحرب غير المعلنة " التي تشنها قوى الامبريالية والهيمنة والثورة المضادة ضد جمهورية أفغانستان الديمقراطية بهدف تحطيم مكاسب ثورة نيسان / أبريل لا تزال قائمة .

ان هذا لا يعرقل البناء السلمي لشعب أفغانستان من أجل ايجاد حل سياسي لهذه المسألة فحسب ، بل انه يشكل كذلك خطرا مباشرا على السلم والامن الدولي . ان جمهورية بلغاريا الشعبية التي تؤيد تماما شعب وحكومة أفغانستان ، لعلى ثقة من أن أية تسوية سياسية للمشكلة يمكن أن تتحقق فقط ، على أساس البرنامج الواقعي البناء الذى أعلنته حكومة أفغانستان فـ١٤ أيار / مايو ٠١٩٨٠ . ومن المؤسف ، فانه حتى الآن فان القوى الرجعية والامبريالية لاتزال تواصل تدخلها في أفغانستان ولم تبد أية علامة تدل على اتجاهها الايجابي ازاء هذه التسوية . ان هذه الحقيقة على الأقل ، لها تفسير واحد وهو أن اخماد بؤرة التوتر في أفغانستان سوف يحرم تلك القوى من تلك الحجج التي تتذرع بها والتي تثير بها تلك الضجة الدعائية ، ومن ثم سوف يصبح واضحا للجميع أن الخطط طويلة الاجل لقوات انهيمنة والامبريالية لتحقيق السيطرة على العالم ، وليست أحداث أفغانستان هى الأساس لما يبدو حاليا من زيادة خطورة التوترات الدولية .

ومنذ عشرين سنة مضت ، فان مبادرة الاتحاد السوفياتي في الامم المتحدة قد أسفرت عن اقرار الاعلان التاريخي بشأن منح الاستقلال للشعوب والبلدان المستعمرة . ويمكن أن نلاحظ بشعور من الارتياح الآن ذلك الدور الحاسم الذى يلعبه هذا الاعلان من أجل تعبئة الرأى العام العالمي للقضاء على واحدة من أكثر الظواهر المهينة في التاريخ ، ألا وهى الاستعمار . ان جمهورية بلغاريا الشعبية لفخورة حقا بأنها مع الدول الاشتراكية التقدمية الأخرى ، كانت دائما تقف الى جانب الشعوب المستعمرة . وقد قدمت ولا تزال تقدم مايلزم لانتصار هذه الشعوب في نضالها المشروع من أجل التحرر الوطنى .

ومع ذلك ، فان هذا النضال لم يكتمل بعد . ان مشكلات ناميبيا وسياسات الفصل العنصرى لجنوب افريقيا ، لاتزال تواجهنا بحقيقة لا تخمد . ان بلدى يؤيد نضال شعب ناميبيا ، الذى تقوده المنظمة الشعبية لجنوب غرب افريقيا (سوابو) الممثل الشرعي له . اننا نؤكد من جديد موقفنا المبدئي وهو أن شعب ناميبيا يجب ان يحصل على الاستقلال التام . ومع ذلك ، فاننا نعارض المحاولات الرامية الى حل هذه المسألة خارج اطار الامم المتحدة ، أو استخدام المنظمة كأداة كي تفرض على شعب ناميبيا نوع الاستقلال ، الذى في جوهره ، سوف يحمي المصالح الاجنبية .

ان كل ما قلته مبني على مبادئنا التي تشكل اساس سياستنا الخارجية وعلاقاتنا مع البلدان المجاورة والبعيدة . ويفضل هذه السياسة فان لنا علاقات حسن جوار مع جميع جيراننا . وهناك رغبة تسود الان في منطقة البلقان من أجل السلام والتعاون وحسن الجوار ، وجمهورية بلغاريا الشعبية لا تلعب الدور الاخير في تعزيز هذه الاهداف .

ان اقامة علاقات اقتصادية دولية جديدة تعتبر واحدة من القضايا الرئيسية الراهنة . ان امكانيات تسويتها لها علاقة مباشرة بتعزيز السلم والامن وتطوير وتعميق عملية الانفراج وتنفيذ تدابير عملية من أجل نزع السلاح .

ان الازمة المتفاقمة للنظام الاقتصادى الرأسمالي لها أثر سلبي على العلاقات الاقتصادية الدولية . وفي مجال التجارة الخارجية أدت هذه الازمة الى تراخي التطور في التجارة الدولية ، والى موجة لا نهاية لها من الاجراءات الحمائية وتفاقم المشكلات النقدية في عدد من البلدان الرأسمالية . وكنتيجة لذلك تدهورت الاوضاع الاقتصادية في العديد من البلدان النامية وقد أصبحت قدرتها على استخدام روابطها الاقتصادية الدولية من أجل حل مشكلات التنمية أكثر ضيقا . لقد أوضحت الدورة الاستثنائية الحادية عشرة ، مرة أخرى ، نطاق وعمق الازمة المعاصرة ، والتي تقتضي تحويرا جذريا للعلاقات الاقتصادية الدولية بدلا من مجرد تصحيح الاجهزة القائمة .

وتمشيا مع الموقف المبدئي للبلدان الاعضاء في مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة ، فاننا نؤيد تماما محاولات البلدان النامية من أجل تحقيق الاستقلال الاقتصادى . وسوف نقف بثبات في صالح نضالها ضد الاستعمار والاستعمار الجديد ، من أجل القضاء على العلاقات غير المتساوية وغير العادلة والتبعية المفروضة عليها من قبل الامبرياليين ، من أجل ضمان حقها في التصرف بحرية في مواردها الطبيعية .

وختاما ، أود أن أؤكد انه خلال الخمس والثلاثين عاما من قيام الامم المتحدة - في ظل الظروف الدولية الدينامية والمتعارضة - اسهمت الامم المتحدة اسهاما كبيرا في تعزيز السلم والانفراج ، ودعم وتعميق الاتجاهات الايجابية والعمليات الجارية في العالم ، ومن أجل حل كثير من المشكلات الدولية المعقدة .

ان جمهورية بلغاريا الشعبية - خلال سنوات عضويتها في الامم المتحدة - ظلت مخلصة لهذه الاهداف النبيلة وشاركت في تحقيقها . ان شعب وحكومة جمهورية بلغاريا الشعبية يؤكدون من جديد استعدادهم لمواصلة جهودهم النشطة بثبات من أجل تنفيذ المقاصد والمبادئ الواردة في ميثاق الامم المتحدة ، والتمسك بتطلعات البشرية الى السلام ، والتعاون ، والحرية والتقدم الاجتماعي .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٥